

Distr.: General
21 July 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة له في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وقد أعدت بعثة الولايات المتحدة هذا التقرير بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روزماري أ. ديكارلو
القائمة بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الولايات المتحدة له
(أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)

مقدمة

خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عقد المجلس ١٢ جلسة وسبع مشاورات لأعضاء المجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس أيضا أربعة قرارات واعتمد بيانا رئاسيا واحدا. وترأس رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، مؤتمر القمة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وترأست وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، هيلاري رودهام كلينتون، الجلسة التي أُتخذ خلالها القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

أفريقيا

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قام السفير ماير - هارتينغ، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، بإطلاع المجلس على مستجدات أنشطة اللجنة المضطلع بها على مدى التسعين يوما الأخيرة. وقدم إفادة عن الإحاطة التي قدمها فريق خبراء السودان إلى اللجنة وأبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق مؤخرا. وأبرز الفريق في إحاطته ارتفاع وتيرة انتهاكات الجزاءات في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٢٠ حزيران/يونيه - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). ولاحظ اتجاهها ملحوظا نحو انضواء جماعات المتمردين في كل من دارفور وتشاد تحت مظلة ميليشيات أكبر، وعمليات التجنيد المكثفة للأطفال في شرق تشاد ودارفور. وقام فريق الخبراء أيضا بتوثيق الطلعات الجوية العسكرية الهجومية التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية والتشادية في دارفور. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لأعمال اللجنة وتطلعهم لتلقي التقرير النهائي للفريق.

ليبيريا

في ٩ أيلول/سبتمبر، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام، إلين لوي مرغريث، إحاطة إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وشددت على أن الانتخابات المقررة في عام

٢٠١١ ستكون "حاسمة" لعملية السلام. وذكرت للمجلس بأن الشرطة الوطنية الليبيرية بحاجة إلى دعم إضافي، وأن الليبريين ينتظرون التوجيه من المجتمع الدولي في ضوء صدور التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في تموز/يوليه. وأشارت إلى أنه على الليبريين أنفسهم أن يتوصلوا إلى نماذج لحل النزاع. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، (٢٠٠٩)، وافق المجلس بالإجماع، بموجب القرار ١٨٨٥، على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة عام واحد. وتضمن هذا القرار دعم انتخابات ليبيريا كجزء من ولاية البعثة، واتفقت الدول الأعضاء على أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تشكل معالم رئيسية في مسار تعزيز الحكم الديمقراطي في ليبيريا. وأعرب جميع الأعضاء أيضا عن دعمهم للتوصية بتنفيذ المرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي لقوات البعثة إلى قوام مقداره ٢٠٠ ٨ بحلول أيار/مايو ٢٠١٠، وللإبقاء على عدد وحدات الشرطة المشكلة. واجتمع المجلس بالبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في ٣ أيلول/سبتمبر، في الأسبوع الذي سبق مداولات المجلس بشأن البعثة، استجابة لطلب من البلدان المانحة لعقد إحاطات خاصة لفائدة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في وقت مبكر من عملية التجديد.

سيراليون

في ١٤ أيلول/سبتمبر، ناقش المجلس مسألة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وقدم الممثل التنفيذي للأمين العام، مايكل فون دير شولنبرغ، إحاطة إلى المجلس ذكر فيها أن المكتب عاكف على تعزيز الملكية الوطنية وتحسين تنسيق المعونة. وشرح كيف أن "تخفيف تدخل" المكتب من شأنه أن يساهم في سلاسة عملية نقل زمام الأمور إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة، وشدد على أن السلام في سيراليون لا يزال هشاً. وعلم المجلس من الممثل الدائم لكندا، جون ماكني، بصفته رئيساً لتشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، بأن أموال اللجنة تُستخدم لدعم جهود المصالحة. ورحّب الممثل الدائم لسيراليون، شيكو توراي، بتمديد ولاية المكتب، لكنه قال إن المعايير القائمة تكفي، ذلك أن أي إضافات ستتطلب دعم جميع أصحاب المصلحة، مما قد لا يكون متاحاً. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن دعمهم لبعثة بناء السلام وأبدى عدة أعضاء اهتماماً باستعراض التقرير المتعلق بادعاءات وقوع حوادث اغتصاب بدوافع سياسية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، جدد المجلس بالإجماع، بموجب القرار ١٨٨٦ (٢٠٠٩)، ولاية المكتب لمدة عام واحد.

كوت ديفوار

في ٢٩ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/25) بشأن كوت ديفوار، كرر فيه، في جملة أمور، تأكيد دعمه الكامل لعملية واعدادوغو

السياسية وللموعد النهائي للانتخابات الذي وافقت عليه جميع الأطراف السياسية الإفوارية الفاعلة.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ٣٠ أيلول/سبتمبر، قدمت رئيسة مجلس الأمن إحاطة إلى المجلس بشأن الاجتماع الذي عقده وفدها مع وزير خارجية غينيا، ألكسندر لوا، في ٢٩ أيلول/سبتمبر، والذي ذكر الوزير خلاله بأن السبب وراء أحداث العنف التي شهدتها كوناكري مؤخرا يُعزى إلى المتظاهرين الذين حصلوا على السلاح باحتياح مركز للشرطة واشتبكوا بعد ذلك مع قوات الشرطة. وقال الوزير إن حكومته ستجري تحقيقا في الحادث، وأنها دعت إلى عدم منع رئيس المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية، داديس كامارا، من المشاركة في الانتخابات الوطنية. وبعد ذلك، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، هيلي منكريوس، إحاطة إلى المجلس وأفاد بأنه في اليوم الذي اندلعت فيه أعمال العنف، كانت قوات القبعات الحمر الغينية، وليس الشرطة، هي من فتح النار على الحشد المتجمع في المدرج. وقال إن التقارير تفيد مقتل ١٥٠ شخصا وإصابة عدة مئات أخرى، فضلا عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سترشح رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، لمنصب الميسر بين السلطات الحاكمة والمعارضة. وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف، وحثوا السلطات في غينيا على تقديم الجناة إلى العدالة، وأعربوا عن دعمهم لقيادتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ودعوا المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية إلى إعادة تأكيد تعهداته السابقة بعدم تقديم مرشحين في الانتخابات المقبلة في غينيا واحترام هذه التعهدات. ووافق المجلس على عناصر بيان صحفي ألقته رئيسة المجلس في أعقاب الجلسة.

آسيا والشرق الأوسط

فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بشأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

قدم ممثل للأمانة العامة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن إنشاء فريق الخبراء المؤلف من سبعة أعضاء، وهو فريق أسند إليه القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) ولاية المساعدة في رصد وتحسين تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وأفادت الأمانة العامة أنه بسبب تأخيرات شتى، لم يشكّل الفريق في الوقت المناسب لإعداد تقرير مؤقت بحلول الموعد النهائي المحدد في ١٢ أيلول/سبتمبر حسبما هو مطلوب في القرار

١٨٧٤ (٢٠٠٩). وقال الممثل الدائم لتركيا والرئيس الجديد للجنة المنشأة بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، أرطغرل أباكان، إن إمهال الفريق ٦٠ يوما إضافية سيكون كافيا لتمكينه من إعداد تقرير شامل ومفصل يقدمه إلى المجلس. ووافق المجلس على إمهال الفريق ٦٠ يوما إضافية لإعداد التقرير. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لتنفيذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) والتزامهم بدعم أعمال الفريق.

أفغانستان

في ٢٩ أيلول/سبتمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، كاي إيدي، إحاطة للمجلس ركز فيها على الانتخابات، وتشكيل الحكومة الجديدة، والمصالحة، والأمن، والتنسيق الدولي. ودعا الرئيس الأفغاني المقبل إلى تعيين حكومة يمكن أن تكون محل ثقة مواطنيها والمجتمع الدولي، ووضع جدول أعمال يستجيب لشواغل الشعب - حكومة تكشف أنشطة مكافحة الفساد، وتعزز احترام سيادة القانون، وتضع حدا لثقافة الإفلات من العقاب وتنهض بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية. وأبدى وزير الخارجية الأفغاني، رانجين دادفار سبانتا، ملاحظات ركزت على الانتخابات وضرورة تحقيق الاستقرار الشامل على المدى الطويل، وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية وإعادة الإعمار. وقال إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تتمتع بالقدرات اللازمة للقيام بدور رائد في تشكيل مستقبل أفغانستان. وتكلم جميع أعضاء المجلس عقب البيان الذي أدلى به الوزير. ودعت الوفود إلى مواصلة التحلي بالصبر بينما تقوم لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية بالتحقيق والفصل في حالات التزوير والتصديق على النتائج النهائية للانتخابات. وشددت على الحاجة إلى تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة بسرعة. ورحب عدد من أعضاء المجلس أيضا بمعايير ومؤشرات التقدم التي وضعتها البعثة لتكون وسيلة مفيدة يستخدمها مجلس الأمن لقياس التقدم المحرز في أفغانستان.

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية إيران الإسلامية

في ٩ أيلول/سبتمبر، قدم الممثل الدائم لليابان ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، يوكيو تاكاسو، إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة اللجنة خلال التسعين يوما السابقة. وسلط الضوء على قيام اللجنة بنشر "مذكرة المساعدة على التنفيذ" في موقعها على شبكة الإنترنت، تتضمن معلومات قد تكون مفيدة للدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة، وحث الدول على مضاعفة جهودها لكفالة التنفيذ الكامل في ضوء تقارير تفيد وقوع انتهاك للجزاءات. وأطلع المجلس أيضا على مستجدات الأعمال الروتينية الأخرى وعدد تقارير التنفيذ التي تلقتها اللجنة من

الدول الأعضاء. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لأعمال اللجنة وأشار العديد منهم إلى التقرير الأخير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٧ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري. وأشار المنسق إلى الجهود الجارية لتسريع باستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين واختتامها. وأعرب عن قلقه بشأن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. واعترف باعلان السلطة الفلسطينية خططها لبناء مؤسسات جهاز الدولة في غضون العامين القادمين. وذكر أن الوضع في غزة ما زال لا يطاق. وأشار إلى صدور تقرير غولدستون ومناقشته المرتقبة في إطار مجلس حقوق الإنسان. وقدم المنسق الخاص أيضا إحاطة مقتضبة للمجلس عن الجهود المبذولة لتشكيل حكومة في لبنان وعن الصاروخين اللذين أُطلقا من جنوب لبنان على إسرائيل في ١١ أيلول/سبتمبر. وأشار إلى اجتماع القادة المرتقب في نيويورك لحضور المناقشة العامة في الجمعية العامة، وكذلك الاجتماع المرتقب للأعضاء الرئيسيين في المجموعة الرباعية. ودعا الأطراف إلى تحمل المسؤولية واغتنام الفرصة المتاحة لتقديم التعهدات اللازمة لاستئناف المفاوضات. وفي أعقاب الإحاطة، عقد المجلس مشاورات لمواصلة مناقشة الوضع. وأعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم بشأن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والحالة الإنسانية في غزة. وأشار عدة أعضاء في المجلس إلى الجهود المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان، وأدانوا الهجمات الصاروخية التي شُنت على إسرائيل في ١١ أيلول/سبتمبر.

الأمريكتان

هايتي

في ٩ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن هايتي. وقدم مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي، بيل كلينتون، إحاطة إلى المجلس وحث المانحين الدوليين على تمويل التزاماتها، ودعا إلى إبراز "صورة أكثر إيجابية" لهايتي، وشجع على المزيد من استثمارات القطاع الخاص وتعزيز القدرة التنافسية. وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، هادي العنابي، عن إحراز تقدم محدود بشأن المعايير الخمسة التي وضعها الأمين العام لتوطيد الاستقرار في هايتي. وفي حين اعترف بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تشكل مسألة أساسية من مسائل حفظ السلام، فإنه شدد على

الصلة بين الاستقرار والتنمية، وحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم مساعدته. وألقت رئيسة وزراء هايتي، ميشيل دوفيفي بيير - لويي، بكلمة أمام المجلس أبرزت فيها التقدم المحرز في بلدها، ودعت إلى مواصلة الدعم الدولي. وبعد ذلك، أخذ الكلمة جميع أعضاء المجلس الـ ١٥، وبعدهم ١٦ دولة من الدول غير الأعضاء. واعترف أعضاء المجلس بوجود مؤشرات عديدة تدل على وجود تحسّن، منها انتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت مؤخرًا، وإقرار تشريعات أساسية، وتحقيق تحسّن تدريجي في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وشدد عدد من الدول الأعضاء على أن المسؤولية عن النجاح في هايتي تقع في نهاية المطاف على عاتق حكومة هايتي وشعبها. ودعت دول أعضاء أخرى إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأعرب عدد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تضامنها مع هايتي.

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2009/487)

في ٢٥ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وزير خارجية البرازيل، سيلسو أموري، بشأن الحالة في سفارة البرازيل في تيغوسيغالبا، هندوراس، التي اتخذها رئيس هندوراس، مانويل زيلايا، ملجأً له. وأبلغ الوزير المجلس بأن السفارة البرازيلية قد تعرضت "للمضايقات وأعمال التهريب من جانب سلطات الأمر الواقع". وأعرب عن انشغاله بشأن ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية فيينا. وعقد المجلس بعد ذلك مشاورات بشأن هذا الموضوع، حيث شدد معظم المتكلمين على أهمية احترام القانون الدولي من خلال الحفاظ على حرمة سفارة البرازيل، ودعا حكومة الأمر الواقع في هندوراس إلى وقف ما تقوم به من مضايقات وتوفير جميع المنافع والخدمات الضرورية للأفراد الموجودين داخل سفارة البرازيل. وحث الأعضاء أيضًا جميع الأطراف على التزام الهدوء، وأعربوا عن دعمهم لجهود الوساطة الإقليمية التي تيسرها منظمة الدول الأمريكية. وبعد التشاور، تكلمت رئيسة مجلس الأمن إلى الصحافة، نيابة عن المجلس.

مسائل مواضيعية

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عقدت الولايات المتحدة مؤتمر قمة رفيع المستوى مع رؤساء الدول والحكومات لمناقشة موضوع عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، اتخذ خلاله المجلس بالإجماع وبرعاية جميع أعضاء المجلس، القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن موضوع عدم

الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وتشمل الأحكام الرئيسية للقرار تحديد الالتزام بالسعي إلى تحقيق عالم أكثر أمناً للجميع وهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعا المجلس إلى تحقيق مزيد من التقدم بشأن عمليات تخفيض ترسانة الأسلحة النووية، وتعزيز معاهدة عدم الانتشار. وشجع أيضاً على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأعرب عن دعمه للعمل على كفالة أن يتوافر للوكالة الدولية ما يلزمها من سلطات وموارد للاضطلاع بمهمتها في التحقق من الاستخدام المعلن للمواد والمرافق النووية. وترأس الرئيس باراك أوباما مؤتمر قمة مجلس الأمن، الذي شكل خامس اجتماع فقط يُعقد على مستوى رؤساء الدول في تاريخ المجلس. وبالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥، أدلى ببيان كل من الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدلت وفود عديدة ببيانات تمحورت حول مواضيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وشدد الأمين العام على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أقوى في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ودعا إلى زيادة الشفافية والانفتاح فيما يتعلق ببرامج الأسلحة التي تظطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتشجيع انضمام جميع الدول إلى المعاهدات الرئيسية، من قبيل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتيسير استحداث مسارات متوازنة لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، عن طريق التحقق من توافر ما تحتاجه الوكالة من موارد ودعم. وأبلغ المدير العام للوكالة، محمد البرادعي، المجلس بأن السلطة القانونية للوكالة الدولية محدودة للغاية وأن ٩٠ دولة لم تسمح بإجراء تفتيش كامل لمرافقها النووية. ودعا البلدان إلى العمل على إنشاء مصرف وقود متعدد الأطراف لليورانيوم المنخفض التخصيب من أجل تيسير تنفيذ دورة الوقود النووي.

المرأة والسلام والأمن

في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ترأست وزيرة خارجية الولايات المتحدة، هيلاري رودهام كلينتون، جلسة مجلس الأمن التي أُخذ خلالها بالإجماع القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد شارك في تقديم هذا القرار ٦٨ دولة عضو. وأدلى ببيانات جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥، بمن فيهم وزير الدولة المكلف بشؤون التعاون والفرنكوفونية في فرنسا، آلان جوياندي، ووزير خارجية بوركينا فاسو، بيدوما ألان يودا. وتناول معظم الوفود مشكلة الإفلات من العقاب، ودعت إلى زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، وحثت أطراف النزاع المسلح على التقيد بالتزاماتها القانونية الدولية. ودعا المجلس في القرار ١٨٨٨

(٢٠٠٩) إلى تعيين ممثل خاص للتركيز على مسألة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وإنشاء فريق من الخبراء لإيفاده على وجه السرعة في الحالات التي تشكل مصدر قلق خاص فيما يتصل بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وتعيين مستشارين لشؤون حماية المرأة، وكفالة الإبلاغ بشكل أكثر منهجية عن حالات العنف الجنسي في سياق النزاعات المسلحة. وأبلغ الأمين العام المجلس بأنه يتعهد بتنفيذ أحكام القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) وكفالة النهوض بالمساواة بين الجنسين في صفوف موظفي الأمم المتحدة. وأعلن أن "مجلس الأمن يوجه رسالة لا لبس فيها" باتخاذ هذا القرار.